



الجزء النظري

لمادة الأقتصاد الكلي

للدكتور / موسى فوده

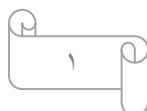
مستوى ثالث

أعداد / الجوهرة

المستقبل ينتظرنني

ولن يسبقني الية أحد

^ ^
_



مفاهيم في الاقتصاد الكلي

- علم الاقتصاد يهتم بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة نسبياً لإنتاج السلع والخدمات لأشباع حاجات الناس المتزايدة.
 - يدرس الاقتصاد الكلي النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل أي يتعامل مع الاقتصاد القومي كوحدة واحدة. أمثلة :
 - الاستهلاك الكلي والإدخار القومي والمستوى العام للأسعار والناتج المحلي الإجمالي للبلد في سنة معينة و نسبة البطالة، أي يهتم الاقتصاد الكلي بالقضايا الكلية.
 - أهم هذه المفاهيم :
 - التضخم: هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار.
 - البطالة: تُعرف البطالة في مجتمع ما بأنها تعطل لجزء من قوة العمل الراغبة و القدرة على العمل عند الأجر السائد. ويمكن قياس معدل البطالة من خلال الصيغة الآتية :
$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}}$$
- وتظهر البطالة عادة في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الازدهار الاقتصادي. تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، لأن الأيدي العاملة تعتبر من عناصر الإنتاج ووجود البطالة يؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي لأن بعض من عناصر الإنتاج غير مستخدم.

• النمو الاقتصادي Economic Growth:

عندما نتكلم عن النمو الاقتصادي فنعني به معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP. وأحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية لأي بلد تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي. هناك عوامل تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي:

- 1- توظيف جميع عناصر الإنتاج أي عدم وجود بطالة .
 - 2- التوظيف الأمثل Optimal Allocation لكي يعطي كل عنصر إنتاجي أفضل إنتاجية بالنسبة له . يعني تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، فعند تأهيل شخص وتدريبه في مجال أو تخصص معين فيجب أن يعمل في نفس التخصص.
 - 3- زيادة التراكبات الرأسمالية Capital Accumulation
- التراكم الرأسمالي كلما زاد تراكم رأس المال كلما زادت المقدرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادية أعلى.
- 4- الاستثمار في الموارد البشرية Human Capital Investment: التعليم والتدريب فالعمالة الماهرة والمدربة لاشك تزيد من إنتاجيتهم وبالتالي سيزيد من معدلات النمو الاقتصادي. ونجد كثيراً من الدول تهتم بالعنصر البشري -ويسمى ب(رأس المال البشري)- عن طريق تعليمهم وتدريبهم حيث ذلك يؤدي إلى معدلات نمو عالية.
 - 5- الاستفادة من اقتصاديات الحجم Economic of Scale: المقصود بها بعض المشروعات عندما تتوسع في الانتاج تحصل على انخفاض في متوسط التكاليف الكلية مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية.

• الحساب التجاري Commercial Account:

وهو صافي التجارة الخارجية، بمعنى قيمة صادرات البلد مطروحا منها قيمة المستوردات من الخارج :

$$(X - M)$$

له ثلاث حالات :

- يكون الحساب متوازن في حالة كانت قيمة الصادرات = قيمة الواردات.
- يكون هناك عجز في الحساب التجاري عندما قيمة الصادرات أصغر من قيمة الواردات.
- يكون هناك فائض في الحساب التجاري عندما قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات.

الطلب الكلي والعرض الكلي

- في الاقتصاد الجزئي: نقصد بالطلب طلب جميع المستهلكين لكن على سلعة واحدة.
- في الاقتصاد الكلي: عندما نتكلم عن الطلب الكلي نتكلم عن طلب جميع الافراد على جميع السلع.
- **الطلب الكلي:** هو إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشتريين في اقتصاد معين. بمعنى إجمالي إنفاق القطاعات الاقتصادية المختلفة.

• مكونات الطلب الكلي:

- **C** الإنفاق الاستهلاكي أو الاستهلاك الكلي (الطلب الاستهلاكي).
- **I** الإنفاق الاستثماري (الطلب الاستثماري).
- **G** الإنفاق الحكومي (الطلب الحكومي).
- **X-M** الإنفاق الخارجي (صافي الصادرات نقصد به الصادرات ناقص الواردات)

- **العرض الكلي:** مرتبط بالإنتاج وهو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع-الاقتصاد- خلال فترة زمنية معينة.

- **التوازن في الاقتصاد:** يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

• التدفق Flow و الرصيد Stock:

- **التدفق (التيار)** هو التغير خلال فترة زمنية معينة. **مثال:** الدخل، الناتج، الإنفاق والاستهلاك.

- أما **الرصيد** فهو كمية ثابتة في لحظة معينة. **مثال:** الثروة ورأس المال والتوظيف عبارة عن أرصده يمكن تحديدها في لحظة معينة.

• الدخل والثروة:

- **الدخل Income** هو تدفق نقدي يخلق قوة شرائية لدى الفرد.

- أما **الثروة Wealth** رصيد الفرد في لحظة معينة.

• الناتج المحلي الإجمالي GDP:

- القيمة النقدية لإجمالي ما يُنتج في الاقتصاد من سلع وخدمات وضمن حدود البلد المعني سواء من قبل المواطنين أم غيرهم خلال فترة زمنية معينة. هذا التعريف يستبعد ما يعود على المواطنين من عوائد مالية وتحويلات نقدية من الخارج نظير مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج، وكذلك دخل المواطنين الذين يقيمون في الخارج.

• الناتج القومي الإجمالي GNP:

- يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما ينتجه مواطنو البلد فقط سواء كان الإنتاج ضمن حدود البلد المعني أو في الخارج، إضافة إلى العوائد المالية والتحويلات النقدية من الخارج نظير مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج. وهو بذلك يستبعد قيمة إنتاج غير المواطنين حتى لو كانوا ضمن حدود البلد المعني.

نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مغلق مكون من قطاعين

• فرضيات النموذج :

(١) لدينا اقتصاد بقطاعين هما :

قطاع المنتجين Producers Sector و قطاع العائلات Householders Sector

(٢) الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي (قطاع رجال الأعمال). لا يوجد ادخار. جميع ما يحصل عليه القطاع العائلي ينفقه على جميع السلع والخدمات الاستهلاكية.

(٣) يركز النموذج على اعتبار أن: كل ريال ينفق من قبل شخص يمثل في الوقت نفسه دخلاً لشخص آخر. أي أن :

الانتاج = الدخل = الانفاق

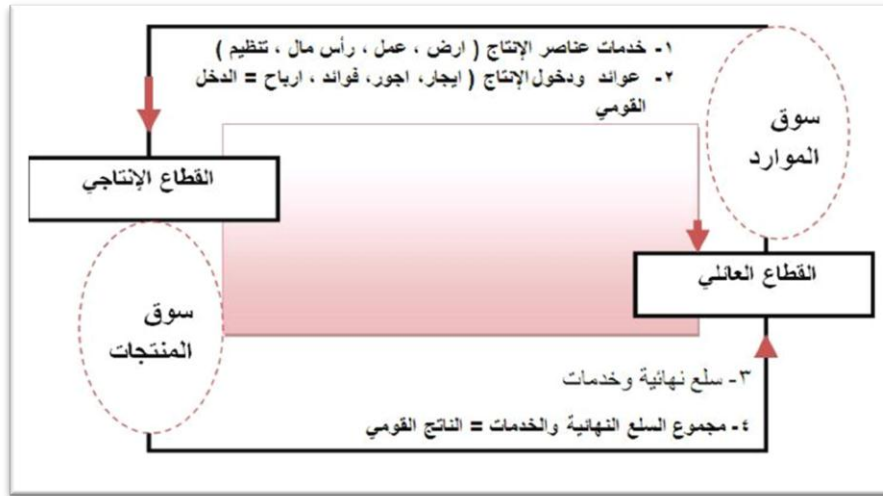
أي ان الانتاج يولد دخل والدخل لا بد ان يُنفق على سلع استهلاكية أو رأسمالية بمعنى ان الدخل سيولد انفاقاً و بالتالي الانفاق على السلع (هو طلب عليها) سيدفع الشركات (قطاع رجال الأعمال) الى الانتاج وهكذا دواليك حيث:

* يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، أرض، رأس مال، تنظيم للقطاع الإنتاجي.

* يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول عناصر خدمات الإنتاج والمتمثلة في الأجر، الربح، الفوائد والأرباح ومجموع هذه الدخول تطلق عليها الدخل القومي.

* يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.

* يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي ويطلق على قيمة إنتاج السلع والخدمات المنتجة (الناتج القومي).



نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مفتوح

• فرضيات النموذج :

(١) لدينا اقتصاد ب ٤ قطاعات هي :

C قطاع العائلات (الأفراد) Householders Sector

I قطاع المنتجين (قطاع رجال الاعمال) Producers Sector

G قطاع الحكومة Government Sector

X-M Net Exportation Sector قطاع صافي التجارة الخارجية

(٢) الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف يوزع كالآتي :

C • جزء يذهب لاستهلاك السلع والخدمات للإنتاج المحلي.

S • جزء للإدخار.

T • الضرائب: ما يدفعه الافراد للحكومة كضريبة على الدخل

M • الإنفاق على السلع المستوردة من الخارج (الواردات)

(٣) جزء من الدخل يذهب للإدخار S والذي يقوم القطاع المالي ممثلاً بالبنوك بتحويله الى استثمارات I عن طريق القروض الممنوحة لقطاع رجال الاعمال الذي يشتري بها الآلات اللازمة للعملية الإنتاجية.

(٤) يقوم القطاع الحكومي بعد اخذ الضرائب T من قطاع الافراد بانفاقها على المشاريع والسلع والخدمات من خلال ما يعرف بالإنفاق الحكومي G

(٥) يقوم القطاع الخارجي بالإنفاق على السلع والخدمات المحلية من خلال الإنفاق الخارجي على الصادرات X.

(٦) يقوم قطاع رجال الاعمال بالإنفاق الاستثماري I من خلال : الشراء النهائي للمعدات والآلات و جميع المنشآت السكنية او تجارية او صناعية. وكذلك التغير في المخزون السلعي من مواد اولية أو وسيطة أو نهائية.

(٧) الإنتاج = الدخل = الإنفاق حيث :

• الناتج القومي هو "القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها افراد مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة "

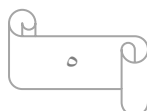
• الدخل القومي هو "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة "

• الإنفاق الكلي عبارة عن " الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد.

(٨) الخط الأخضر يُمثل الايداعات Injections في شريان التدفق النقدي الدائري للدخل (صادرات ، استثمارات، انفاق حكومي).

(٩) الخط الأحمر يمثل السحوبات Withdrawals من شريان التدفق النقدي الدائري للدخل (واردات، ضرائب، ادخار) .

التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات:



• الفرق بين الاكتناز **Compactness** والادخار **Saving** :

- **الاكتناز** يُعتبر ظاهره مرضية في الاقتصاد. عندما يُكتنز المال في الواقع فيتم حبسه عن التداول ويخرج من دائرة التدفق الدائري للدخل والانتاج مما يعني تعطل جزء من الموارد (بطالة في أحد عناصر الإنتاج).
- أما **الادخار** فيعتبر ظاهره صحية لأنه عندما يُدخر المال فهو في الحقيقة يوظف لكي يستفيد منه المستثمرون والقطاع الإنتاجي.

• الفرق بين الضرائب **Taxes** وصافي الضرائب **Net Taxes**:

- **الضرائب** : مجموع ما يدفعه قطاع الافراد (العائلي) للحكومة كضريبة على الدخل.
- **صافي الضرائب**: حصيلة ما يدفعه قطاع الافراد (العائلي) للحكومة كضريبة على الدخل مطروحا منها ما يتسلمه القطاع من الحكومة كإعانات ومدفوعات الضمان الاجتماعي.

السلع والخدمات التي يتعين استبعادها من الناتج القومي الإجمالي

١) السلع والخدمات التي لا يمكن حصر قيمتها: يستبعد الناتج القومي الإجمالي عدد من السلع والخدمات التي لا يمكن حصر قيمتها ليس لأنها غير مهمة ولكن لصعوبة حسابها .

مثال : ومن أهم ذلك ما تقوم به ربات البيت من العمل في المنزل و الخدمات المنزلية التي يقوم بها المرء دون تقدير قيمتها نفس الشيء الذي يقوم بعمل داخل منزله لا يحسب داخل الناتج القومي أي لو كان صاحب المنزل قام بإصلاح كهرباء أو بعض الأشياء البسيطة هنا في الحقيقة اضاف بعض الأشياء البسيطة لكن لا تضاف قيمتها.

٢) السلع المستعملة أو السلع التي سبق إنتاجها في السنة الماضية:

مثال: لو أخذنا سلع معمرة مثل السيارة والثلاجة صحيح أنها تعطي منفعة مستمرة مع ذلك لا تدخل في الناتج القومي الإجمالي لأنها منتجة من السنة الماضية.

٣) **الاقتصاد الخفي** أو الاقتصاد غير القانوني أو الاقتصاد غير المرخص له : الاقتصاد الخفي سواء كان يقوم على إنتاج سلع وخدمات وجائزة مباحة ولا غبار عليها لكنها غير مسجلة أو غير مرخص لها **مثال** : قيام شخص بحفر بئر لاستخراج النفط من ارض يملكها وبيعه لحسابه الخاص . أو أنها ممنوعة ومحرمة قانونا وشرعا، **مثال :** إنتاج وبيع المخدرات والخمور.

• الدخل الشخصي و الدخل المتاح:

- **الدخل الشخصي Personal Income**: هو عبارة عن الدخل القومي بعد خصم العوائد التي لم يستلمها العنصر الإنتاجي وهو يساوي :
- (الدخل القومي - ضرائب أرباح الشركات - الإرباح المحتجزة - أقساط معاشات التقاعد + مدفوعات التحويلات).
- **الدخل الشخصي المتاح Disposal Income**: هو الدخل الشخصي بعد خصم الضرائب المباشرة منه وهو يساوي :
- (الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة على الدخل).

• الدخل الشخصي و الدخل المتاح:

- **الدخل الشخصي Personal Income**: هو عبارة عن الدخل القومي بعد خصم العوائد التي لم يستلمها العنصر الإنتاجي وهو يساوي :
- (الدخل القومي - ضرائب أرباح الشركات - الإرباح المحتجزة - أقساط معاشات التقاعد + مدفوعات التحويلات).
- **الدخل الشخصي المتاح Disposal Income**: هو الدخل الشخصي بعد خصم الضرائب المباشرة منه وهو يساوي :
- (الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة على الدخل).

المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية

• المدرسة الكلاسيكية :

- كانت سائدة قبل مدرسة كينز. تنص على أن قوى السوق الحر قادرة على تحقيق التوظيف الكامل. لكن أزمة الكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٣) أثبتت فشل هذه النظرية.

أولاً : مفهوم ومبادئ النظرية الكلاسيكية:

- النظام الحر الرأسمالي (قوى السوق) قادرة على تحقيق التوظيف الكامل للموارد، فلا داعي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث إذا حدث خلل فإن آلية الأسعار تعيد التوازن وتمنع انخفاض الإنفاق من أن يؤدي إلى انخفاض الناتج الحقيقي والدخل والتوظيف.
- قانون ساي (العرض يخلق الطلب): يعني أن كل ما ينتجه المنتجون أو ما يعرضه البائعون من سلع وخدمات سوف يجد من يشتريه ويطلبه. بمعنى آخر، إن كل ما يحصل عليه الأفراد من دخول سوف ينفقونها لشراء السلع والخدمات وبالتالي أنكر الكلاسيك وجود فائض في الإنتاج.
- حتى لو احتجز جزء من الدخل على شكل ادخار فهو لا يُعتبر تسرب، بل اعتبره الكلاسيك نوع من الإنفاق ليس في الحاضر وإنما في المستقبل (كل دولار يُدخر بواسطة قطاع الأفراد سوف يستثمر بواسطة رجال الأعمال). أي أن الادخار ما هو الا نوع من الإنفاق على السلع الاستثمارية.

• الدخل يُنفق على الاستهلاك والادخار: $Y = C + S$

- عند عدم تساوي الادخار (S) مع الاستثمار (I) فإن سعر الفائدة (i) الذي يتناسب طردياً مع الادخار و عكسياً مع الاستثمار سوف يعيد حالة التوازن للاقتصاد.
- مرونة الأسعار والأجور والفائدة: اعتقادهم بحالة الاستخدام الشامل تاجم عن اعتقادهم بمرونة الأسعار والأجور وأسعار الفائدة. مثلاً إذا حدث عدم توازن بين عرض العمال والطلب عليهم يمكن من خلال آلية تغيير الأجور إعادة التوازن.
- ولو عجز سعر الفائدة عن إحداث التوازن فإن مرونة أسعار السلع والخدمات سوف تُعيد التوازن لأن \downarrow الإنفاق الكلي $AE \leftarrow$ الأسعار $P \leftarrow$ \uparrow الإنفاق مرة أخرى \leftarrow إعادة التوازن للاقتصاد تلقائياً.

• ثانياً : فرضيات النظرية الكلاسيكية:

- سيادة المنافسة الكاملة في أسواق رأس المال والعمل والسلع والخدمات بحيث لا يُمكن لمنتج أو بائع واحد التأثير على مستوى الأسعار.
- الحرية (المرونة) التلقائية للأسعار دون أي تدخل خارجي استجابة للعرض والطلب.
- العرض هو من يخلق الطلب (قانون ساي) \leftarrow عدم إمكانية حدوث نقص في الطلب الفعال في الأسواق.
- التوازن التلقائي في جميع الأسواق وعدم حدوث فائض في الطلب أو العرض في الأجل الطويل.
- وقد افترض الكلاسيك ثبات كلاً من سرعة دوران النقود وحجم السلع المتبادلة في السوق (نظراً لافتراض التوظيف الكامل)، وبذلك فإن المستوى العام للأسعار يتناسب طردياً مع كمية النقود المعروضة، ووفقاً للكلاسيك فإن مضاعفة كمية النقود المعروضة يترتب عليه مضاعفة المستوى العام للأسعار.

• ثالثاً: التوازن الكلي حسب النظرية الكلاسيكية :

- الطلب الكلي في المفهوم الكلاسيكي: يُمثل الطلب الكلي وفقاً لافتراضات النظرية الكلاسيكية العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر تحت افتراض ثبات كمية النقود وسرعة دورانها. وباشتقاق دالة العرض الكلي من دالة الإنتاج والتوازن في سوق العمل ثم منحني الطلب الكلي من نظرية كمية النقود، نجد أن التوازن الكلي يتحقق بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي كما في الشكل:

النظرية الكلية الحديثة في الدخل و الاستخدام و الانتاج (النظرية الكينزية)

بعد انهيار النظرية الكلاسيكية (التقليدية) في مجال الدخل و الاستخدام و الانتاج بعد أزمة الكساد العالمي (١٩٢٩-١٩٣٣)، قام الاقتصادي الإنجليزي جون ماينارد كينز **John Maynard Keynes** بتقديم نظرية مناقضة للنظرية الكلاسيكية في كتابه الشهير (النظرية العامة في الدخل و الاستخدام و النقود) في عام ١٩٣٦ حيث اوضح ما يلي:

أولا : انتقادات النظرية الكلاسيكية:

- أن النظرية الكلاسيكية لا تنطبق الا في حالة واحدة وهي الاستخدام الشامل بينما نظريته تنطبق على جميع الحالات سواء استخدام شامل أم لا.
- على عكس الكلاسيك يعتقد كينز أن الاجور ليست المحدد الاساسي و الوحيد للاستخدام و أنها ليست بتلك المرونة (تقابلات العمال/ الحد الأدنى للاجور/ قوانين و تشريعات الدولة).
- على عكس التقليديين يؤيد كينز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة وقت الازمات.
- رفض كينز قانون ساي في الاسواق الذي يذهب الى ان العرض (الانتاج) يخلق الطلب حيث أعطى كينز أهمية للطلب الكلي الفعال المحرك الاساسي و الحاسم لمستوى الدخل و الاستخدام في المدى القصير.
- شدد كينز على أن الادخار لا يساوي دائما الاستثمار حيث على عكس التقليديين اعتقد انه ليس بالضرورة أن تكون نفس الجماعات التي تستثمر هي التي تقوم بالادخار. اعتقد ايضا أن الاموال المدخرة تحتاج الى فترة زمنية لتتحول الى استثمارات و هذا يؤدي الى اختلال في النشاط الاقتصادي. اذن الادخار يمثل تهرب.

- اعتقد ان الجماعات التي تتخذ قرارات الانفاق ليست هي التي تتخذ قرارات الانتاج و بالتالي هناك تفاوت بينها يسبب الازمات الاقتصادية.
- اعتقد كينز أن حالة المنافسة الكاملة (التي اعتمد عليها الاقتصاديون الكلاسيك) ليست الا حالة نظرية لا وجود لها في الحياة العملية.
- في المدى القصير يعتمد الانتاج على مستوى الاستخدام (عنصر العمال) على اعتبار أن جميع الموارد الاخرى محدودة في المدى القصير (رأس المال و التكنولوجيا) اللذان يلعبان دورا فعالا لكن في المدى الطويل.
- الانتاج يعتمد على التوقعات المستقبلية للمنتجين (الاستثمار يعتمد بجزء منه على توقعات الشركة المستقبلية لوضع الاقتصاد). هذا يعني أن نظرية الدخل و الاستخدام و الانتاج هي عبارة عن نظرية حول الطلب الكلي لكون الطلب المتوقع (الانفاق الكلي المتوقع والمرغوب عند كل مستوى من مستويات الدخل القومي) هو العامل الاساسي لاستغلال الطاقة الانتاجية.
- **سعر الفائدة:** رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد الأكثر أهمية في اعادة التوازن فالعامل الأهم هو الربح الذي يتوقعه رجال الأعمال. ففي حالة الركود و تشاوم رجال الأعمال حول المبيعات و الأرباح المستقبلية تكون عادة أسعار الفائدة منخفضة و رغم ذلك لا تشجع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم.

ثانيا : فرضيات النظرية الكينزية في الدخل و الاستخدام و الانتاج:

- الطلب الكلي الفعال للسلع و الخدمات عامل مهم لتحديد الدخل القومي و التأثير على مستوى الأسعار.
- الادخار يُمكن أن يتأثر بعوامل أخرى غير سعر الفائدة كالدخل.
- المصلحة العامة قد تتعارض أحيانا مع المصلحة الخاصة.
- النقود ليست محايدة بل تؤثر على سعر الفائدة.
- قد تكون الأجور عند مستوى معين غير مرنة (جمود الأجور) مما يخفض مستوى العمالة عند مستوى التشغيل الكامل فتحدث بطالة. كما ان انخفاض الأجور لا يحقق توازن تلقائي لسوق العمال.
- لا توجد حرية كاملة للأفراد (عدم توفر شروط المنافسة الكاملة).
- يمكن ان يتوازن الدخل القومي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد (في حال وجود بطالة) و بالتالي حدوث فجوة انكماشية. او يتوازن عند مستوى أكبر من الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية و بالتالي حدوث فجوة تضخمية. هنا يستوجب استخدام السياسات المالية أو النقدية لعلاج هذه الاختلافات.

ثالثا : النموذج الكينزي وتحديد الدخل التوازني:

افتراضات النموذج:

- الطلب على السلع والخدمات يُحدد الإنتاج، أو مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي، على الأقل في الأجل القصير.
- الأجل القصير هو الفترة من الزمن التي لا تتغير الأسعار خلالها أو تتغير بشكل طفيف جدا.
- في الاجل القصير المنتجون يعرضون جميع الإنتاج المطلوب.
- في الأجل القصير يتعدل الاقتصاد بسرعة من أجل الوصول إلى مستوى التوازن بحيث الطلب الكلي يساوي الإنتاج (العرض الكلي من السلع والخدمات).
- سوف نستعرض ما يلي:

(١) تحديد التوازن في اقتصاد مغلق مكون من قطاعي (الأفراد ورجال الأعمال).

(٢) تحديد التوازن في اقتصاد مغلق مكون من ثلاث قطاعات (الأفراد ورجال الأعمال والحكومة).

(٣) تحديد التوازن الكلي في اقتصاد مفتوح (الأفراد ورجال الأعمال والحكومة والقطاع الخارجي)

(١) تحديد التوازن في اقتصاد مغلق مكون من قطاعي (الأفراد ورجال الأعمال)

- التوازن الكلي يتحقق عندما : الطلب الكلي (الاتفاق الكلي) = العرض الكلي (الانتاج الكلي)

$$\text{Aggregate Supply} = \text{Aggregate Demand}$$

$$AS = AD$$

$$Y = C + I$$

- بخصوص الاستهلاك C هو مقدار ما ينفقه القطاع العائلي على شراء السلع والخدمات.
- حسب كينز فان الاستهلاك يعتمد على الدخل بعلاقة طردية.
- ليس كل زيادة في الدخل تذهب لزيادة الاستهلاك بل هناك جزء منها يذهب للاختار S خاصة في المدى القصير.
- أنواع الاستهلاك:

(١) الاستهلاك الثابت (المستقل) C_a : الذي لا يعتمد على الدخل حيث هناك استهلاك لكل فرد حتى وان كان دخله = صفر.

(٢) الاستهلاك المتغير (التابع) by : حيث يزيد الاستهلاك مع زيادة الدخل ويقل مع انخفاضه.

(٣) الاستهلاك الكلي $C = C_a + by$ (الاستهلاك الثابت C_a + الاستهلاك المتغير by) وهو عبارة عن جدول أو معادلة تبين العلاقة بين مستوى الدخل وما ينفقه المستهلكون على شراء السلع والخدمات وهي علاقة موجبة:

$$C = C_a + by$$

حيث:

$$C = C_a + by$$

C_a : الاستهلاك الثابت (المستقل)

b هو الميل الحدي للاستهلاك: مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل بوحدة واحدة. تعريف الميل الحدي للاستهلاك رياضياً:

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} = b$$

مثال: لو كانت $b = 0.8$ فهذا يعني أنه لو زاد الدخل ريال واحد فسوف يزيد الاستهلاك بقيمة 80 هللة. ولو زاد الدخل القومي بقيمة 100 مليون ريال سوف يزيد الاستهلاك بقيمة 80 مليون ريال وهكذا.

Y : الدخل القومي (الدخل المتاح الذي لا يوجد فيه تدخل حكومي ولا فيه صافي صادرات)

تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت C_a سيكون انتقال منحنى الاستهلاك الكلي C لأعلى بشكل موازي لنفسه بسبب:

زيادة الثروة وتشمل: ارتفاع قيمة الأسهم أو ارتفاع قيمة السندات أو ارتفاع قيمة السلع المعمرة المملوكة بواسطة المستهلكين (كلها تؤدي لزيادة الثروة).

ثقة المستهلك (عندما يكون المستهلك أكثر ثقة بالمستقبل فهنا يكون الاستهلاك الثابت أكبر) (وعندما يكون متشامماً فيكون الاستهلاك الثابت أقل لأنه يريد أن يدخر من أجل المستقبل).

تأثير ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك b من خلال:

(التقديرات الشخصية للزيادة في الدخل) وهل هي دائمة أو مؤقتة.

انخفاض ضريبة الدخل: يعني هذا زيادة في الميل الحدي للاستهلاك فإذا انخفضت ضريبة الدخل فان الميل الحدي للاستهلاك سوف يزيد والعكس صحيح (علاقة عكسية).

بالنسبة للاستثمار I فهو ثابت لا يعتمد على الدخل (أي أنه مستقل عن الدخل)

بالتالي الطلب الكلي في اقتصاد مغلق مكون من قطاعين سيكون بجمع الاثنين معاً (الطلب الاستهلاكي C + الطلب الاستثماري I) بالنسبة للانتاج (العرض الكلي AS) يمثل خط الدخل (خط ال 45° درجة)

التقاء الاثنين معاً يحقق **التوازن** في الاقتصاد:

تقاطع دالة الطلب الكلي المتمثل في الاستهلاك C + الاستثمار I مع العرض الكلي المتمثل في خط ال 45° يُحدد الدخل التوازني (Y^*) الموجودة على المحور الأفقي والتي تتساوى مع الطلب الكلي $(C+I)^*$ أي أنه إذا كانت $100 = (Y^*)$ فان $(C+I)^*$ لابد أن تساوي 100.

$$\begin{aligned} AS &= AD \\ Y &= C + I \end{aligned}$$

إذا هذه هي نقطة التوازن :

- مضاعف الميزانية المتوازنة:

- المقصود فيها (أن التغيير في الإتفاق يساوي التغيير في الضرائب): يعني أن زيادة الإتفاق الحكومي بمقدار 100 مليون ريال والممول بزيادة الضرائب بمقدار 100 مليون ريال يؤدي الى زيادة الدخل بمقدار 100 مليون ريال.

- السبب ان مضاعف الإتفاق اكبر من مضاعف الضريبة

$$\frac{-b}{1-b} < \frac{1}{1-b}$$

السياسات الاقتصادية الحكومية:

- السياسات الحكومية المتخذة لاحداث تغييرات في الاقتصاد هي:
- **السياسات المالية التوسعية Expansionary Fiscal Policies**: تؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم ترفع الانتاج الكلي **GDP** عن طريق زيادة **G** او تخفيض **T** (تستخدمها في حالة الركود او الكساد).
- **السياسات المالية الانكماشية Contractionary Fiscal Policies**: تؤدي الى نقصان الطلب الكلي ومن ثم تخفض الناتج الكلي **GDP** عن طريق تخفيض **G** او زيادة **T**. (تستخدم هذه السياسة في حالة الراج او الانتعاش الاقتصادي).

• المثبتات الالية هي: **الضرائب والتحويلات** : (الاعانات و تعويضات البطالة):

- (١) **في حالة الركود الاقتصادي**: تلجأ الحكومة الى زيادة التحويلات و تقلل فرض الضرائب مما يزيد الدخل المتاح بين ايدي الناس ويزيد الاستهلاك وهذا يرفع الطلب الكلي مما يزيد الانتاج (٧).
- (٢) **في حالة الراج الاقتصادي**: تلجأ الحكومة الى تقليل التحويلات و تزيد فرض الضرائب مما يقلل الدخل المتاح بين ايدي الناس فيقل الاستهلاك وهذا بدوره يُخفض الطلب الكلي مما يُقلل الاسعار و يقل الانتاج (٧).

التقلبات الاقتصادية والدورة الاقتصادية

- **التقلبات الاقتصادية** غير مرغوب فيها لأنها تتسبب في تحرك الناتج المحلي الاجمالي بعيدا عن مستوى الانتاج الكامن وهذه التقلبات تسمى بالدورة الاقتصادية.
- **الانتاج الكامن Potential Production (عند مستوى التوظيف الكامل)** هو : أقصى انتاج يُمكن الوصول اليه باستخدام الموارد المتاحة.
- اذا كان الاقتصاد بعيد عن مستوى التوظيف الكامل تكون الاسعار ثابتة أو ترتفع ارتفاع بسيط.
- اذا كان الاقتصاد قريب من مستوى التوظيف الكامل ترتفع الاسعار بشكل كبير.
- الاجل القصير في الاقتصاد الكلي يُشير الى الفترة الزمنية التي لا تتغير فيها الاسعار أو تتغير بشكل طفيف.

• **الدورة الاقتصادية Business cycle**

- تمر الدورة الاقتصادية بأربع مراحل هي :
- **مرحلة الانتعاش Recovery** الانتعاش يعني بداية تحسن الاقتصاد بشكل عام، حيث يبدأ النشاط الاقتصادي بالزيادة المتمثلة في الإنتاج وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع الأجور والتوسع في التسهيلات الائتمانية وتناقص حجم المخزون من السلع ومن ثم الزيادة في الدخل. والانتعاش يأخذ له وقت حتى يصل إلى مرحلة الراج الاقتصادي، بالذات إذا كان الركود أو الانكماش الذي سبق الانتعاش هو جدا.
- **مرحلة الراج أو الرخاء أو الازدهار Boom** حيث تمثل أعلى نقطة في الدورة الاقتصادية وتتميز بارتفاع كبير في مستوى الإنتاج يرافقه عادة ارتفاع في مستوى التشغيل (انخفاض كبير في مستوى البطالة) مع ارتفاع مستوى الاسعار أي أن الدولة وظفت جميع عناصر الإنتاج أي تكون نسبة البطالة منخفضة جدا ويكون مستوى النمو في الدخل القومي كبير.
- **مرحلة الركود Recession و مرحلة انكماش Contraction**: إذ يتراكم المخزون نتيجة تناقص الطلب ومن ثم تتراجع الارباح، وترتفع معدلات البطالة وتتناقص مستويات الأجور، ويظهر عجز عدد متزايد من المفترضين عن سداد القروض المستحقة عليهم من قبل البنوك، الأمر الذي يدفع إلى تقليص حجم الائتمان، كل هذا يسهم في تراجع الدخل على مستوى الاقتصاد (تراجع في مستوى الإنتاج وانخفاض في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة) وعندما نصل إلى القاع يكون هناك معدل نمو منخفض جدا يكون هناك انكماش.
- **حالة الكساد Depression**: تراجع أكبر ولفترة زمنية أطول في مستوى الإنتاج يرافقه تراجع حاد في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة بالإضافة إلى أن المدة تكون لفترة طويلة جدا أكثر من سنة عادة. مثل الكساد العظيم الذي ضرب امريكا بين ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣.

الطلب الكلي والعوامل المؤثرة فيه

- منحني الطلب الكلي هو سالب الميل، لأنه يعكس علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار P والكمية المطلوبة من السلع والخدمات.
- الاسباب التي تجعله سالب الميل هي:

(١) أثر الثروة wealth effect

- عندما ينخفض المستوى العام للأسعار فإن الثروة الموجودة لدى الناس سوف تزيد (أي ان كمية النقود الحقيقية $= \frac{1}{P}$ سوف تزيد مما يزيد ثروة الأفراد أكثر وبالتالي سيزيد طلبهم على السلع والخدمات المختلفة).

(٢) أثر سعر الفائدة interest rate effect

- انخفاض المستوى العام للأسعار يؤدي إلى زيادة كمية النقود الحقيقية بين أيدي الناس مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي بالتالي فإن الاستثمارات ستزيد لأن أسعار الفائدة تعتبر تكلفة على المستثمر وتكلفه على المستهلك أيضاً المقترض مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات I وكذلك زيادة الاستهلاك C (وهما جزءان مهمان من دالة الطلب الكلي على السلع والخدمات).

(٣) أثر التجارة الخارجية external trade effect

- عندما ينخفض المستوى العام للأسعار تصبح السلع المحلية مغرية للشراء سواء للمواطنين او للخارج مما يزيد الكمية المطلوبة على السلع المحلية على حساب السلع المستوردة.
- أيضاً عندما ينخفض المستوى العام للأسعار يؤدي إلى زيادة كمية النقود الحقيقية بين أيدي الناس وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما سيجعل الطلب على العملة المحلية قليل وبالتالي سينخفض سعر العملة مما يعني حافز لشراء السلع المحلية لأن السلع الأجنبية ستكون مرتفعة الثمن مقارنة بالسلع المحلية.

العوامل المؤثرة في الطلب الكلي

- العوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب (نقله إلى اليمين) أو تخفيض الطلب الكلي (ازاحته إلى اليسار) يمكن تلخيصها:
- زيادة الاستهلاك الثابت Ca ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- زيادة الاستثمار الثابت I ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- زيادة الإنفاق الحكومي G ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- تخفيض الضرائب T ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- زيادة الصادرات X ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- زيادة كمية النقود M في الاقتصاد ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- عرض النقود الاسمي: كمية عرض النقود الموجودة في الاقتصاد.
- عرض النقود الحقيقي: عرض النقود الاسمي مقسوما على المستوى العام للأسعار. بمعنى تكون نفس الكمية من النقود موجودة ولكن انخفض المستوى العام للأسعار فزادت القوة الشرائية لهذه النقود $= \frac{1}{P}$ (أي زاد عرض النقد الحقيقي) أو ارتفع المستوى العام للأسعار فقل عرض النقد الحقيقي.

- السياسة المالية التوسعية Expansionary Fiscal Policy (زيادة G أو تخفيض T): تؤدي إلى نقل منحني الطلب الكلي إلى أعلى (اليمين).

- السياسة المالية الانكماشية Contractionary Fiscal Policy (تخفيض G أو زيادة T): تؤدي إلى نقل منحني الطلب الكلي إلى أسفل (اليسار).

- السياسة النقدية التوسعية Expansionary Monetary Policy (زيادة M أو تخفيض P): تؤدي إلى نقل منحني الطلب الكلي إلى أعلى (اليمين).

- السياسة النقدية الانكماشية Contractionary Monetary Policy (تخفيض M أو زيادة P): تؤدي إلى نقل منحني الطلب الكلي إلى أسفل (اليسار).



العرض الكلي والعوامل المؤثرة فيه

- منحنى العرض الكلي يصف العلاقة التي تربط بين المستوى العام للأسعار P والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من السلع والخدمات. وسندرس سويا :
 - 1- منحنى العرض الكلي الكلاسيكي (على المدى الطويل) .
 - 2- منحنى العرض الكينزي (على المدى القصير).

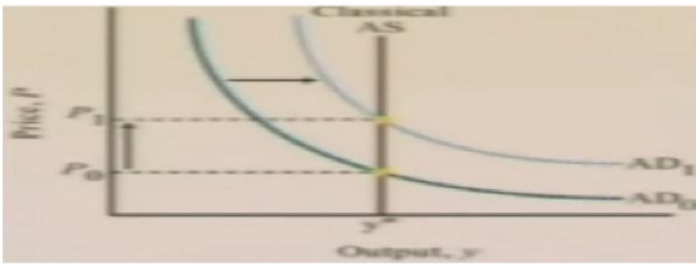
أولا : منحنى العرض الكلي الكلاسيكي (على المدى الطويل)

- أي عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل للموارد.
- مستوى الإنتاج عند العمالة الكاملة لا يعتمد على مستوى الأسعار، بل على عوامل العرض الأخرى: العمل، رأس المال والتكنولوجيا. وهذا هو السبب في جعل منحنى العرض الكلاسيكي عموديا عند Y^* .
- في ظل المدرسة الكلاسيكية حيث يكون منحنى العرض الكلي عموديا، فإن وظيفة منحنى الطلب الكلي ذو الميل السالب هي فقط في تحديد المستوى التوازني للأسعار P كما في الشكل التالي :

فلو ارتفع الطلب الكلي نتيجة تغير أحد محدداته التي درسناها سابقا وهي للتذكير :

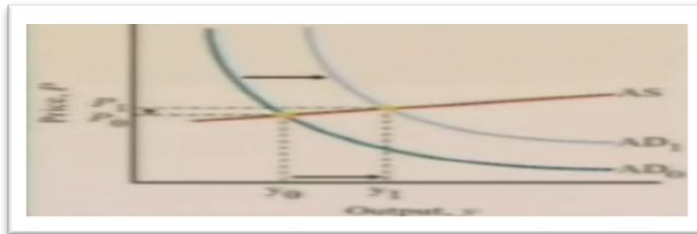
- زيادة الاستهلاك الثابت C_a أو زيادة الاستثمار الثابت I أو زيادة الإنفاق الحكومي G أو تخفيض الضرائب T أو زيادة الصادرات X أو زيادة كمية النقود M .

- فهذا يعني أن الطلب الكلي سينتقل إلى أعلى (إلى اليمين) مما يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 (حدوث تضخم) دون أي تأثير على الإنتاج Y^* (الذي يبقى ثابتا):



ثانياً: **منحنى العرض الكلي الكينزي (على المدى القصير):**

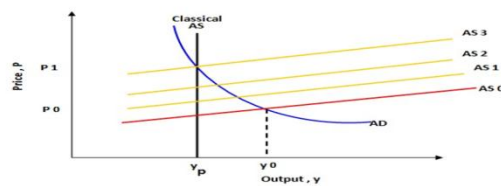
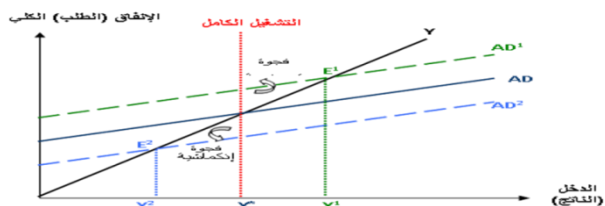
منحنى العرض عند كينز هو **منحنى مستوى نسبياً ذو ميل موجب**، حيث أن الشركات تستجيب للتغيرات في الطلب الكلي في المدى القصير عن طريق تعديل الإنتاج أكثر من تعديل الأسعار. بمعنى: الزيادة في الطلب تقابل بزيادة في الإنتاج (والعكس صحيح).
الطلب الكلي الفعال هو من يخلق العرض (أي يحدد مستوى الإنتاج Y في الأجل القصير).



• **الملخص:** عملية التعديل عند كينز نتيجة لتغير الطلب تأتي من خلال تغير الكميات (الإنتاج Y) بينما بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية فالتغيرات والتعديلات لتغير الطلب تأتي من خلال التغير في المستوى العام للأسعار P لأن الإنتاج ثابت حيث منحنى العرض عمودي على Y^* .

• **ملحوظتان مهمتان:**

- التوازن في النموذج الكينزي لا يعني بالضرورة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل كما هو الوضع عند الكلاسيك، فقد يعمل ويتوازن الاقتصاد في المدى القصير عند مستوى أعلى من مستوى التوظيف الكامل Y^* أو Y_p وفي هذه الحالة يظهر ما يعرف ب **فجوة الطلب التوسعية (التضخمية)**.
- منحنى العرض الكلي الكينزي سيستمر في الانتقال إلى اليسار حتى يتقاطع مع منحنى الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل.
- التعديلات في الأسعار والأجور في النهاية ستنتقل الاقتصاد من توازن الأجل القصير الكينزي إلى توازن الأجل الطويل الكلاسيكي.

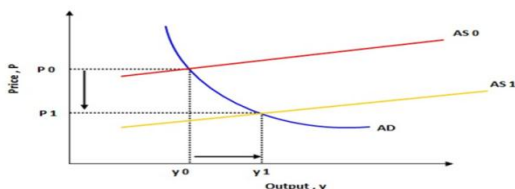


- وقد يعمل ويتوازن الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل Y^* لأن الأسعار وكذلك الأجور ليست مرنة مرونة كاملة لكي تحدث الانتقال مباشرة إلى التوازن عند مستوى التوظيف الكامل. وفي هذه الحالة يظهر ما يعرف ب **فجوة الطلب الانكماشية** (يكون هناك نقص في الطلب الكلي الفعال).
- فقط في الأجل الطويل يعمل الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة حيث تتعدل الأسعار.

صدمة العرض (أثر التغيرات في العرض الكلي على التوازن مع ثبات الطلب الكلي)

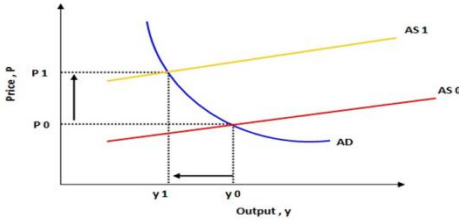
١) **صدمة العرض التوسعية (صدمة العرض الايجابية أو المفضلة)**

- تؤدي صدمة العرض التوسعية نتيجة الى (حدوث انخفاض في اسعار مدخلات الإنتاج أو حدوث تقدم تكنولوجي) الى انتقال منحنى العرض الكلي AS الى اليمين من AS_0 الى AS_1 مما يؤدي الى تغير وضع التوازن من E_0 الى E_1 وهذا يؤدي الى زيادة الإنتاج Y_0 الى Y_1 الى \uparrow التوظيف مع انخفاض الاسعار من P_0 الى P_1 . صدمة العرض الايجابية تؤدي الى تحقيق أفضل سيناريو مرغوب في الاقتصاد والمتمثل في: (زيادة الإنتاج Y مع تخفيض الاسعار P).



٢) صدمة العرض الانكماشية (صدمة العرض المعاكسة أو غير المفضلة)

- تؤدي صدمة العرض الانكماشية نتيجة الى (حدوث ارتفاع في اسعار مدخلات الانتاج مثل ارتفاع اسعار البترول) الى انتقال منحنى العرض الكلي AS الى اليسار من AS_0 الى AS_1 مما يؤدي الى تغيير وضع التوازن من E_0 الى E_1 وهذا يؤدي الى انخفاض الانتاج Y_0 من Y_1 الى Y_1 ← ↓ التوظيف (زيادة البطالة) مع ارتفاع الأسعار من P_0 الى P_1 . هذا يعرف بالركود التضخمي (Stagflation) اي انخفاض الانتاج مصحوبا بارتفاع الاسعار.
- صدمة العرض الانكماشية تؤدي الى تحقيق أسوأ سيناريو غير مرغوب فيه والمتمثل في : انخفاض الانتاج Y مع ارتفاع التضخم (الاسعار P).



البطالة Unemployment

تعريف البطالة: هي عدد العاطلين عن العمل والذين يبحثون عنه ولا يجدونه عند الاجر السائد. أما إذا كانوا لا يبحثون عن العمل (متقاعدسين) فهؤلاء لا يعتبرون من ضمن البطالة.

وتظهر البطالة عادة في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الازدهار الاقتصادي. تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي لأن بعض من عناصر الإنتاج غير مستخدم.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}}$$

والقوة العاملة هو اجمالي الذين يعملون والذين لا يعملون ممن هم في سن العمل ويبحثون عن عمل.

مثال:

إذا كان في الاقتصاد الكويتي 200000 شخص يعمل و 10000 عاطل عن العمل في سنة 2014. علماً أن عدد سكان الكويت حسب اخر احصاء يبلغ مليون كويتي احسب ما يلي :

- ما مقدار اجمالي القوة العاملة ؟ (٢) ما نسبة القوة العاملة؟ (٣) معدل البطالة؟

الحل:

$$(١) \text{ اجمالي القوة العاملة} = \text{عدد العاملين} + \text{عدد العاطلين}$$

$$= 10000 + 200000 = 210000 \text{ شخص}$$

$$(٢) \text{ نسبة القوة العاملة لعدد السكان} = \frac{\text{القوة العاملة}}{\text{عدد السكان}} = \frac{210000}{1000000} = 0.21 \text{ (21\%)}$$

$$(٣) \text{ معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}}$$

$$= \frac{10000}{210000} = 0.0476 \text{ (4.76\%)}$$

• أنواع البطالة:

- البطالة الدورية Cyclical Unemployment:** هي البطالة التي تحدث أثناء الركود الاقتصادي وقبل بلوغ الناتج الحقيقي مستوى الطاقة الانتاجية الكامنة Y_p أي مستوى التشغيل الكامل (Full Employment) Y_f . ويلعب هيوط الاتفاق الكلي AE الذي يحدد الطلب الكلي AD دوراً هاماً في هذا الصعيد. البطالة الدورية مرتبطة بالطلب الكلي بعلاقة عكسية ففي حالة انخفاضه ستتولد وتزيد البطالة الدورية وإذا زاد الطلب الكلي ستقل البطالة الدورية.
- البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment:** تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في سوق العمل وفي التكنولوجيا (الفترة الواقعة بين ترك العمل الاول و الالتحاق بالعمل البديل - فترة تعطل-) وقد تنتج عن غياب المعلومات عن الوظائف المتاحة ومكان توفرها. وتحلها عن طريق تحسين انتقال العمال من خلال نظام معلومات أفضل تربط بين سوق العمل.
- البطالة الهيكلية Structural Unemployment:** وتنتج عن عدم تناسب المهارات والقدرات التي تملكها العمالة مع متطلبات سوق العمل ولمواجهة هذا النوع من البطالة لا بد من إعادة تدريب وإعادة تأهيل العاطلين عن العمل، وذلك بهدف تأهيلهم لتلبية احتياجات سوق العمل.
- البطالة الموسمية Seasonal Unemployment:** يظهر هذا النوع من البطالة في القطاعات التي تتصف فيها النشاطات بالموسمية، مثل: (قطاع السياحة وقطاع الزراعة).

البطالة عند المعدل الطبيعي :

تعني وجود معدل اعتيادي للعاطلين يتراوح عادة بين 4% و 6% من مجموع القوى العاملة، وهو معدل متوسط بعيد الأمد لا يتعلق بالدورات الاقتصادية حيث يستمر جزء من القوى العاملة معطلة بعد تلافي البطالة الدورية للعاملين و استيعاب الطاقة الانتاجية الرأسمالية بشكل كامل (عند مستوى التشغيل الكامل و الناتج الحقيقي الكامن Y_p).

والمعدل الطبيعي للبطالة يتكون من البطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية وعندما يكون معدل البطالة الدورية = صفر.

• الآثار السلبية الاقتصادية للبطالة:

- **تناقص الإنتاج والدخل:** إذا تعطل توظيف العمالة المدربة والمتعلمة فإن هذا يؤدي إلى فقدان إنتاج كان يمكن الحصول عليه لو وظفت هذه الطاقة البشرية وبالتالي انخفاض الإنتاج القومي يعني انخفاض الدخل القومي.
- **أن الزيادة في معدلات البطالة تؤدي إلى تراجع الطلب في الاقتصاد،** وذلك نتيجة تناقص مستويات الدخل القومي وهذا سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات.
- **البطالة لها تأثير سلبي على إيرادات الموازنة الحكومية بسببين:**
 - أحدهما تراجع مستويات التوظيف يؤدي إلى تخفيض حصيلة الضريبة. أي أن إيرادات الميزانية ستتناقص وسيولد العجز الحكومي. (النفقات $T < G$ الإيرادات)
 - انخفاض الإنتاج وتزايد البطالة يعني تزايد النفقات الحكومية الخاصة بمدفوعات التحويلات (تعويضات البطالة ومدفوعات الضمان الاجتماعي)، وهذا يؤدي إلى تزايد العجز في الميزانية الحكومية.

التضخم Inflation

أولاً: تعريف التضخم : هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار.

ثانياً : اسباب التضخم : قد يُعزى إلى:

- ارتفاع تكاليف الإنتاج كأسعار المواد الخام.
- زيادة أحد مكونات الإنفاق القومي مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج الكلي.
- زيادة كمية النقود المتداولة M أكبر من المعروض السلعي.

ثالثاً : حساب معدل التضخم Inflation Rate :

- **معدل التضخم = المستوى العام للأسعار في السنة الحالية - المستوى العام للأسعار في السنة السابقة**
- **المستوى العام للأسعار في السنة السابقة**
- وعادة يتم حساب المستوى العام للأسعار من خلال احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) و هو عادة يستخدم في حساب معدل التضخم.

رابعاً : آثار التضخم :

- يعمل على إعادة توزيع الأصول المالية، حيث أنه يفيد المدينين على حساب الدائنين.
- فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيمة و أداة للادخار نتيجة للتضخم مما يؤثر سلباً على الاستثمار، و بالتالي تتأثر سلباً كل برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- سوء توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع نتيجة لتضرر فئات العاملين و المتقاعدين أصحاب الدخل الثابتة و استفادة أصحاب الدخل المتغيرة (من تجار و اصحاب المهن الحرة الخ).

خامساً: انكماش الأسعار Deflation

- هي الفترة التي يكون فيها متوسط مستوى الأسعار في حالة هبوط (الانكماش عكس التضخم).
- خلال فترة الكساد الكبير بين ١٩٢٩ و ١٩٣٣، انخفض متوسط الأسعار بنسبة ٣٣%.
- عندما يهبط متوسط مستوى الأسعار فإن الأجور تميل إلى الانخفاض، ولذلك فإن الانكماش مشكلة لأن الناس قد لا تكون قادرة على تسديد ديونها. أي أن الدائنين هم المستفيدون في حالة **انكماش الأسعار.**
- **في التضخم المدينون هم المستفيدون وفي الانكماش العكس، الدائنون هم المستفيدون.**

إذا علمت أن المستوى العام للأسعار في سنة 2005 كان 200 و أصبح في عام 2006 يساوي 250 فإن:

معدل التضخم = المستوى العام للأسعار في السنة الحالية 2006 - المستوى العام للأسعار في السنة السابقة 2005
المستوى العام للأسعار في السنة السابقة 2005

$$\text{معدل التضخم} = \frac{200-250}{200} = \frac{50}{200} = 0.25$$

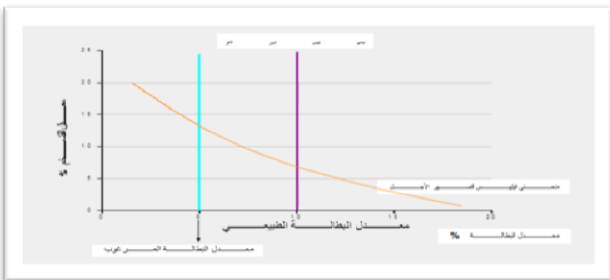
اذن هذا البلد شهد معدل تضخم عالي وغير مقبول في سنة 2006 بلغ 25% .

العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى فيليبس)

- **منحنى فيليبس Phillips Curve** يبين العلاقة العكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة في المدى القصير.
- هذا يعني أن السياسات المتخذة لعلاج وتخفيض أحدهما سيكون على حساب الآخر. أي أن علاج البطالة سيكون على حساب ارتفاع التضخم والعكس صحيح. **تفسير ذلك :**
- لعلاج البطالة وتخفيضها لا بد من تطبيق سياسة مالية توسعية أو سياسة نقدية توسعية مما يؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي AD فتستجيب الشركات بزيادة الانتاج عن طريق توظيف مزيد من العمال (انخفاض البطالة) لكن في المقابل زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات يؤدي الى ارتفاع مستوى الاسعار **P (حدوث تضخم)**.
- بينما لعلاج التضخم وتخفيضه لا بد من تطبيق سياسة مالية انكماشية أو سياسة نقدية انكماشية مما يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي AD فتستجيب الشركات بتقليل الانتاج عن طريق تسريح جزء من العمال (**زيادة البطالة**).

• منحنى فيليبس في المدى القصير وال المدى الطويل:

- **منحنى فيليبس في المدى القصير**
- ذو ميل سالب لأنه يُبين العلاقة العكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة.
- **منحنى فيليبس في المدى الطويل**
- عمودي عند المعدل الطبيعي للبطالة. في الأجل الطويل ليس هناك تبادل بين التضخم والبطالة.



أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

- هناك أربعة أهداف رئيسة يسعى الى تحقيقها القائمون على تطبيق السياسات الاقتصادية في أي بلد :
 - تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي:** النمو الاقتصادي يعتمد على توظيف جميع عوامل الإنتاج المتاحة وبأعلى كفاءة ممكنة مما يؤدي الى تزايد في معدلات النمو الاقتصادية.
 - التوظيف الكامل للعمالة:** عندما نتكلم عن النمو الاقتصادي فنعني به معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP حيث هناك عوامل تؤدي الى ارتفاعه أهمها توظيف جميع عناصر الإنتاج وعلى رأسها عدم وجود بطالة العمالة التي هي في الحقيقة الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد فتسعي الحكومات لعمل كل ما في شأنه من تعليم وتدريب وتأهيل القوى العاملة لأنها في الحقيقة هي أساس النمو الاقتصادي.
 - المحافظة على استقرار الأسعار:** الاقتصاد الكلي يسعى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية جيدة ولكن بدون تضخم مرتفع أو على الأقل مستويات التضخم تكون معقولة لا تتجاوز 3% .
 - تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار في أسعار الصرف وميزان المدفوعات:** بما أن معظم الدول في العصر الحاضر تعمل كإقتصاديات مفتوحة مما يعني أن أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية هي استقرار أسعار الصرف (أسعار العملات) لضمان استقرار التجارة الخارجية (الدولية) أي لكي لا تتأثر عملية الاستيراد والتصدير بتقلبات أسعار العملة.

ميزان المدفوعات: هو سجل لكافة المعاملات التي تجري بين الدولة وبقية دول العالم ويشمل : حساب رأس المال وحساب الذهب والحساب التجاري الذي هو جزء من الحساب الجاري الذي يشمل أيضا حساب التحويلات النقدية الصافية. ميزان المدفوعات نظريا و محاسبيا متوازن بشكل مستمر. حالة التوازن هي حالة افتراضية. يحدث العجز أو الفائض في الميزان عندما لا تتساوى قيمة **المدفوعات للخارج** مع قيمة **المدفوعات للداخل**.

والعجز في ميزان المدفوعات خطير لأنه يعني أن:

أكبر من	جانب المدين
أكبر من	قيمة المدفوعات للخارج
أكبر من	قيمة مستورداتنا من السلع والخدمات
جانب الدائن	قيمة المدفوعات للداخل
قيمة صادراتنا من السلع والخدمات	

هذا الوضع سيولد ضغط على العملة المحلية حيث سيؤدي إلى عملية سحب العملة الصعبة الموجودة لدينا في البلد لسداد التزامات تجاه الخارج فيزيد الطلب على العملة الأجنبية مقابل انخفاض الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى تخفيض سعر صرف الأخيرة.

• خداع النقود Money Illusion :

- وهو بكل بساطة يعني أن ترتفع دخول الناس النقدية بنسبة معينة مثلا 10% ولكن في نفس الوقت يرتفع التضخم في البلد بنسبة 15%، مما يعني في الحقيقة انخفاض الدخل الحقيقي لان القوة الشرائية للنقود $= \frac{1}{P}$. فيتوهم الناس ان دخلهم زاد في حين انه انخفض بنسبة 5% .
- اذن العمال سيكتشفون بعد فترة أنهم خدعوا وأن الزيادة في رواتبهم ليست زيادة حقيقية فيطالبون برفع رواتبهم لتتلائم مع ارتفاع مستوى الأسعار فينخفض الطلب عليهم ويرتفع معدل البطالة (يرتفع منحني فيليبس على المدى القصير الى أعلى ملتقيا مع منحني فيليبس على المدى الطويل عند المعدل الطبيعي للبطالة).
- عندما يكون هناك تضخم متوقع بالتالي يكون معدل الفائدة الاسمي أكبر من معدل الفائدة الحقيقي لأن:
- سعر الفائدة الاسمي = سعر الفائدة الحقيقي + معدل التضخم المتوقع**
- سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم المتوقع**
- وفي المدى القصير، التغيرات في معدل نمو النقود يؤثر على أسعار الفائدة الحقيقية. فإذا انخفض معدل نمو المعروض من النقود سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية والاسمية.
 - في المدى الطويل، الاقتصاد يستجيب لانخفاض معدل النمو النقدي من خلال انخفاض معدل التضخم، ومع تراجع التضخم فإن المعدل الحقيقي للفائدة يعود إلى قيمته الأصلية، ومعدلات الفائدة الاسمية تنخفض.

النقود، النظام البنكي والبنك المركزي

- **أولاً: مفهوم النقود**
النقود هي كل شيء يستخدم بانتظام في المعاملات الاقتصادية أو التبادل.
- **ثانياً: خصائص النقود**
 - (1) **القابلية للتخزين:** فالسلع الزراعية لا تصلح أن تستخدم كنقود لأنها صعبة التخزين.
 - (2) **القابلية للانقسام:** يعني يمكن تجزئتها إلى أجزاء حتى تصلح لأن تكون مقياساً للقيمة.
- **ثالثاً: وظائف النقود**
 - (1) **تستخدم كوسيط للتبادل Medium of exchange:** بدلاً من استخدام النقود، يمكن استخدام المقايضة أو مبادلة السلع بشكل مباشر بسلع أخرى. ولكن بمقارنته النقود مع المقايضة، من المؤكد أن النقود أكثر كفاءة. لماذا؟ لأن المقايضة تتطلب رغبات مزدوجة ومتزامنة لا تحدث إلا من قبيل الصدفة.
 - (2) **النقود تستخدم كوحدة للحساب Unit of account:** النقود توفر راحة كمعيار للحساب عندما تكون الأسعار لجميع السلع مقدرّة بالنقود. النقود بوصفها وحدة للحساب، أو وحدة للمعيار الذي يمكن أن يستخدم لمقارنة القيمة النسبية للسلع، مما يسهل إجراء المعاملات الاقتصادية.
 - (3) **النقود تستخدم كمستودع للقيمة Store of value:**

• رابعاً: عرض النقود Money Supply

- **عرض النقد MS** يتكون من:
Currencies العملات التي بحوزة الناس في التداول خارج خزائن البنوك + **Deposits** إجمالي ودائع الناس لدى البنوك
- **القاعدة النقدية MB** تتكون من:
Currencies العملات التي بحوزة الناس في التداول خارج الجهاز المصرفي + **Reserves** الاحتياطات الإلزامية والاحتياطات الاختيارية الإضافية).
- **ملحوظة:** عرض النقد **MS** دائماً أكبر من القاعدة النقدية **MB**. لأن الاحتياطات هي جزء من الودائع.

• خامساً: الجهات المؤثرة في عرض النقود

- (1) **المودعون** من الأفراد والمؤسسات من خلال تحديد نسبة ما يودعونه لدى البنوك وما يحتفظون به خارج خزائن البنوك.
 - (2) **المقترضون** من الأفراد والمؤسسات ومدى رغبتهم في الاقتراض من البنوك.
 - (3) **البنوك التجارية** تؤثر في عرض النقود من خلال عملية منح الائتمان (القروض) التي تتأثر بالسياسة النقدية المتبعة (توسعية أو انكماشية) من طرف البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية.
 - (4) **البنك المركزي** يؤثر في عرض النقود من خلال التغيير في القاعدة النقدية عن طريق أدوات السياسة النقدية:
- أ) تغيير نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي (القانوني) Legal Monetary Reserve Ratio**
هي نسبة إلزامية من إجمالي ودائع البنك التي يجب إيداعها لدى البنك المركزي كاحتياطات إجبارية. وهذه النسبة تتغير حسب السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي حسب الظروف الاقتصادية:
- **في حالة الركود الاقتصادي:** يلجأ البنك المركزي إلى ↓ النسبة ← ↑ أموال البنوك القابلة للاقراض ← ↑ حجم الائتمان المصرفي ← ↑ عرض النقد ← ↑ الانفاق الاستهلاكي والاستثماري ← ↑ الطلب الكلي AD ← ↑ الإنتاج الكلي كاستجابة من الشركات لزيادة الطلب على السلع والخدمات ← ↑ النمو الاقتصادي. (سياسة نقدية توسعية).
 - **في حالة الراجح الاقتصادي:** للحد من الضغوط التضخمية يلجأ البنك المركزي إلى ↑ نسبة الاحتياطي الإلزامي ← ↓ أموال البنوك القابلة للاقراض ← ↓ حجم التسهيلات الائتمانية (القروض الممنوحة للناس) ← ↓ عرض النقد ← ↓ الانفاق ← ↓ الطلب الكلي ← ↓ التضخم. (سياسة نقدية انكماشية).

ب) سعر إعادة الخصم Discount Rate

يُمثل سعر إعادة الخصم سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم أوراقها التجارية (مقابل اقراضها الاموال):

- في حالة **الركود الاقتصادي**: لو اراد البنك المركزي التوسع في منح الائتمان سوف يعتمد الى \downarrow سعر إعادة الخصم \leftarrow \downarrow تكلفة الحصول على الاموال \leftarrow \uparrow خصم الأوراق المالية التي بحوزة البنوك \leftarrow \uparrow السيولة لديها \leftarrow \uparrow القروض الممنوحة لعملاءها \leftarrow \uparrow عرض النقد. (سياسة نقدية توسعية).
- في حالة **الرواج الاقتصادي**: اما اذا اراد البنك المركزي تقليص حجم الائتمان الممنوح يلجأ الى \uparrow سعر إعادة الخصم \leftarrow \uparrow تكلفة الاقتراض لدى البنوك \leftarrow \downarrow تحجج عن خصم ما لديها من اوراق مالية \leftarrow \downarrow الاموال القابلة للإقراض لديها \leftarrow \downarrow القروض الممنوحة لعملاءها \leftarrow \downarrow عرض النقد \leftarrow \downarrow الاتفاق الكلي \leftarrow الاسعار. (سياسة نقدية انكماشية).

ج) سياسة السوق المفتوحة Open Market Policy :

يُقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي الى السوق النقدية و المالية مشتريا أو بائعا لبعض الاوراق المالية (شهادات الإيداع وأذونات و سندات الخزانه)، حيث يستطيع التحكم من خلالها بعرض النقد :

- في وقت **الركود الاقتصادي** يقوم البنك المركزي بضخ السيولة عن طريق شراء الاوراق المالية \leftarrow \uparrow عرض النقد (سياسة نقدية توسعية).
 - في وقت **الرواج الاقتصادي** : يقوم بسحب السيولة عن طريق اصدار و بيع الاوراق المالية \leftarrow \downarrow عرض النقد (سياسة نقدية انكماشية).
- و بالتالي يعيد البنك المركزي بواسطة هذه السياسة النقدية غير المباشرة التوازن بين المعروض السلعي و المعروض النقدي.

نموذج سوق النقود Model of the Money Market

- نموذج سوق النقود يجمع بين عرض النقود الذي يتحكم به البنك المركزي، مع الطلب على النقود الذي يحدده الجمهور.
- التقاء منحنى عرض النقود مع منحنى الطلب على النقود يحدد سعر النقود (سعر الفائدة).
- يستطيع البنك المركزي أن يغير مستوى سعر الفائدة من خلال التحكم في عرض النقود عن طريق أدوات السياسة النقدية.
- في المدى القصير لعلاج الركود يستطيع البنك المركزي عن طريق زيادة عرض النقود أن يُخفف سعر الفائدة \leftarrow يزيد الاستثمار \leftarrow يزيد الانتاج.
- في المدى الطويل التغيير في عرض النقود لا يؤثر على الانتاج بل فقط على الأسعار لأن الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل. زيادة عرض النقد تؤدي الى إرتفاع المستوى العام للأسعار.

• الطلب على النقود The Demand for Money

النقود مجرد جزء من الثروة، التي يُمكن الاحتفاظ بها في شكل نقود أو الاحتفاظ بها كأصول مثل الأسهم أو السندات.

• أولا: دوافع الطلب على النقود

١) الطلب على النقود لغرض المعاملات Transactions Demand

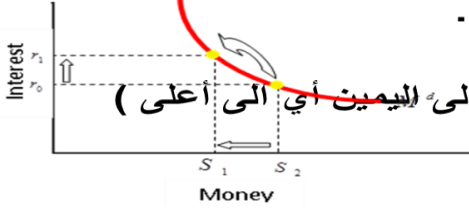
٢) الطلب على النقود لغرض الاحتياط Precautionary Demand

٣) الطلب على النقود لغرض المضاربة Speculation Demand

- المدرسة الكلاسيكية تقول أن الطلب على النقود يشمل الأول والثاني (المعاملات والاحتياط) فقط في حين كينز اضاف الطلب على النقود لغرض المضاربة.
- يقصد ب **الطلب على النقود لغرض المضاربة** : قيام الأفراد بالاحتفاظ بجزء من ثروتهم على شكل نقود سائلة بغرض اقتناص أي فرصة مربحة من شراء السندات.
- **وسعر السند (ذو معدل الفائدة الثابت) = $\frac{\text{قيمة الفائدة الثابتة}}{\text{سعر الفائدة السوقي}}$**
- بالتالي يوجد علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وبين أسعار السندات.
- **سعر الفائدة السوقي هو**: مقياس تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود سائلة.
- **وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود هي**: العائد الذي يمكن الحصول عليه من خلال الاحتفاظ بالنقود في شكل أصول أخرى.

* عندما يشتري البنك المركزي سندات حكومية يزيد عرض النقد مما يخفض أسعار الفائدة، يعني عندما يدخل البنك المركزي كمشتري فالطلب على السندات سيزيد وبالتالي إذا زاد الطلب على السندات فإن أسعار السندات تميل إلى الارتفاع. والعكس صحيح.

* زيادة أسعار الفائدة، تعني زيادة تكلفة الفرصة البديلة تكلفة الحصول على النقود (تكون عالية) لأجل انتهاء الفرصة للحصول على هذا العائد، وعليه فإن الجمهور يطلب نقوداً أقل. وعندما يطلب نقوداً أقل سيقبل الطلب على السندات مما يقلل أسعارها وعلى العكس فإن الطلب على النقود يزيد مع انخفاض أسعار الفائدة، ويوجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود لأغراض المضاربة. هذا يُفسر ان (ميل منحنى الطلب على النقود سالب).



ثانياً: عوامل الطلب على النقود

- ١) العوامل التي تزيد الطلب على النقود؟ (تنقل منحنى الطلب إلى اليمين أي إلى أعلى)
 - زيادة المستوى العام للأسعار.
 - الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- ٢) العوامل التي تقلل الطلب على النقود؟
 - انخفاض المستوى العام للأسعار.
 - انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

• ثالثاً: تأثير السوق النقدي بالسوقي الحقيقي (سوق الانتاج):

- التقاء منحنى عرض النقود MS مع منحنى الطلب على النقود MD يحددان سعر الفائدة عند r_0 حيث يكون الاستثمار I_0 ويكون الانتاج Y_0
- في حال اتبعت الدولة سياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود فهذا سوف ينقل منحنى عرض النقود MS إلى اليمين من MS_0 إلى MS_1 مما سيخفض سعر الفائدة من r_0 إلى r_1 وبما أن سعر الفائدة (تكلفة رأس المال) انخفض فهذا سيؤدي إلى زيادة الاستثمار من I_0 إلى I_1 وحيث أن الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي فسيرتفع الطلب الكلي AD إلى أعلى وتستجيب الشركات بزيادة الانتاج من Y_0 إلى Y_1 .

